المحاضرة السابعة في مقياس المصطلحية

طرائق وضع المصطلحات في اللغة العربية:

الاتجاه الأول: التوليد

بعد ظهور المجامع اللغوية وانتظام عمل المصطلحية في البلاد العربية بدأت التفكير في وضع طرائق واعتماد وسائل تُتسهم في إنتاج مصطلحات عربية صالحة للاستعمال وخاضعة للتقعيد اللغوي وغير مخالفة لقوانين اللغة. وفي حقيقة الأمر قد كانت هذه الطرائق متبعة حتى من قبل ظهور المجامع اللغوية، وذلك عن طريق الجهود الفردية التي سبق وأن عرضناها بالمحاضرات السابقة. ولكن تلك الجهود لم تكن معتمدة ولا قابلة للنشر والاستعمال البشري على نطاق واسع. لذلك سوف يتمّ التركيز في هذه المحاضرة على الجهود الجماعية المعتمدة من طرف المجامع اللغوية.
هذه الطرائق تتنوع بحسب طبيعة المفهوم الذي تسعى المصطلحية لتخصيص رمز مناسب له، غير أن أرباب المجامع اللغوية حددوا منهجية في التعامل مع هذه الطرائق، وصنّفوها وفق أولوية استخدامها وإفادتها للغة العربية، فكانت الصدارة للاشتقاق ثم المجاز ثم النحت ثم التركيب، فإن لم ينفع هذا الاتجاه التوليدي اضطر المجمع حينئذ إلى التفكير في آليات جديدة لوضع المصطلحات، ولذلك بنهج منهج الاقتراض من حيث الترجمة والتعريب.

I. الاشتقاق:

هو توليد صيغة صرفية جديدة من مادة لغوية سابقة، سواء أكانت جذرا لغويا أم مشتقا سابقا استحدثت له صيغ جديدة، ويكون اشتقاق هذه الصيغة الجديدة وفق ما يقرّه النحاة وتثبته النصوص قياسا أو سماعا، ذلك وضع النحاة الأوائل أسسا وشروطا زمانية ومكانية تصلح لتوليد هذه الألفاظ والأوزان، فمن شذّ عنها لا يؤخذ منه اشتقاقه، ولو كان من المصطلحيين المجتهدين. هذه الشروط والحدود الزمكانية دفعت ببعض علماء اللغة للانتفاضة ضدها وهذا منذ القرن الرابع للهجرة، فنجدهم ابتدعوا مصطلحات وفق مقاييس وأوزان جديدة لم تكن معهودة لدى الأوائل، مثل أسماء الفرق الإسلامية، نحو: الأشاعرة والمعتزلة والمرجئة ولاقدرية..... كل هذه مصطلحات لا تخضع للميزان الصرفي العربي. بل إنهم تمادوا إلى حدّ الاشتقاق من الألفاظ الأعجمية ومن الألفاظ الجامدة، مثل: الفهرس والفهرسة، والجنس والتجنيس، والنعمة والنعيم من (نعم).

أما المصطلحيون المحدثون في المجامع اللغوية فقد تعاملوا مع الاشتقاق بكثير من الاهتمام والحذر من مخالفة السماع والقياس، ذلك اشترطوا الشروط الآتية عند التعامل مع الاشتقاق من أجل توليد المصطلحات:

- ضرورة وجود علاقة منطقية بين الرمز والمفهوم لغةً واصطلاحا.

- الانطلاق من عصور الاحتجاج عند التفكير في توليد المصطلحات، وهي الفترة الممتدة منذ ظهور الإسلام إلى نهاية القرن الثاني للهجرة في الحواضر والبوادي، ومنذ مجيء الإسلام إلى نهاية القرن الرابع الهجري في البوادي فقط، لاختلاط اللسان العربي باللسان الأعجمي بعد القرن الثاني الهجري. فكانت هذه المرحلة الزمنية هي المحك الذي يرجع إليه النحاة من أجل توليد صيغ اشتقاقية جديدة تصلح لتوليد مصطلحات منها.
- الاستعانة بالصناعة المعجمية القديمة من أجل البحث عن صيغ اشتقاقية لائقة للتوليد المصطلحي، وهذه الصناعة المعجمية يستحسن أن تمتدّ منذ كتاب العين للخليل بن أحمد الفراهيدي في القرن الثاني للهجرة إلى كتاب تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي اليمني في القرن الثاني عشر للهجرة، لأنها الفترة الذهبية للصناعة المعجمية والتي تحتوي على الكثير من الصيغ الاشتقاقية الصالحة للتوليد المصطلحي.
- منح الأفضلية للقياس على السماع إذا ما تعارضا أثناء التوليد المصطلحي، وسبب ذلك أن القياس يخضع لقواعد يسير وفقها ويخضع لقوانينها،بينما السماع أمر اجتهادي قد يجد فيه المصطلحيون حلاجا إذا ما أخذوا به دون بيّنة أو حجة قوية.
- منح الأولوية للنحاة المتقدمين في العصور الهجرية الأولى على النحاة المتأخرين من محدثين ومعاصرين، لأن الأقدمين أكثر معرفة باللغة الصافية من الدخيل ومن عموم الشوائب اللغوية الواردة من اللغات الأعجمية.
- التفتيش والبحث عن كل صيغة اشتقاقية صالحة للتوليد عبر كافة العصور اللغوية وعدم الاكتفاء أو التوقف عند عصر أو فترة بعينها.

ومن الصيغ الاشتقاقية المولّدة والمعترف بها لدى المصطلحيين المحدثين والمعاصرين نذكر ما يلي:

الصيغة الاشتقاقية	دلالتاها	أمثلة عنها
فعّالة	اسم الآلة	غسّالة، ثلاّجة، سيّارة ....
فُعال، فعيل	الأصوات	صراخ، عويل، بكاء...
فَعَلٌ	الأمراض	شلل، برص، عمى...
فُعال	الأمراض	زكام، كساح، سعال...
فُعول	الأمراض	ضُمور، شُحوب....
فَعالة	الأوصاف البشرية	نباهة، وقاحة، وسامة، صراحة.....
فُعالة	بقايا الأشياء	نُخالة، نُجارة، نُفاية، بُرادة...
فِعالة	المهن والحرف	نِجارة، حِدادة، صناعة...
فعلان	الاضطراب والحركة	غليان، دوران، هبجان..
مُفاعَلة	مشاركة	مُحاضرة، مناقشة....

مَفعلة	مكان يكثر فيه شيء من جنس واحد	مقبرة، مدرسة، مزرعة، مدجنة....

بالإضافة إلى بعض الصيغ الاشتقاقية المتداولة بكثرة في لغات العلوم المعاصرة ، مثل: إفعال (إبهام، أضرام، إبرام.....)، تفعلل (تشنجّ، تدهور، تمركز....)، تفعيل (تسخير، تمريض، توجيه....)، فعللة (حَلْحَلَة، أسلمة، زعزعة، فبركة.....)، فُعولة (عمولة، سيولة، ليونة....)
جميع هذه الصيغ الاشتقاقية وكثير غيرها لم يكن مألوفا لدى النحاة القدامى بل تمّ ابتداعه في النحو المعاصر خدمة المصطلحية وتماشيا مع اتجاه التوليد، بدل اللجوء نحو الاقتراض والترجمة.

لقد اجتهد النحاة المحدثون والمصطلحيون في المجامع اللغوية في توليد ما لم يُسمع من صيغ اشتقاقية لدى القدامى من مثل:

- زيادة (ال) التعريف وإلحاقها بالمصطلحات المبدوءة ب(لا) النافية للجنس، مثل: اللاوعي، اللاشعور، اللامسؤولية....
- زيادة (ية) لبعض المصطلحات العصرية، فهذه الزيادة هي الأكثر رواجا في المصطلحية الحديثة، وذلك لمرونتها وقابليتها للتكيف مع كافة المصطلحات، على النحو الآتي:
- زيادتها للاسم الجامد مثل: كميّة، عنصرية...
- دخولها على المصدر الصناعي مثل: اشتراكية....
- إلحاقها باسم الفاعل مثل: جاذبية، عاطفية.....
- إلحاقها باسم المفعول، مثل: مردودية، مسؤولية....
- دخولها على الصفة، مثل: حريّة.....
- دخولها على الجموع وأسماء الجموع مثل: شعوبية، عمّالية، قومية، جمهورية، بشرية، طلاّبية.....
- دخولها على المصطلحات المركبة أو المنحوتة، من مثل: برمائية، رأسمالية، إلكتروميكانيكية.....
- دخولها على المصطلحات الأعجمية: مثل: كلاسيكية، رومانسية، ديمقراطية، مغناطيسية.....
- دخولها على صيغ المبالغة: مثل: حساسية،....

بالإضافة إلى جملة اشتقاقات أخرى أقرتها المجامع اللغوية، خاصة ما تعلق منها بأسماء الآلات: نحو زيادة الصيغ الآتية للتعبير عنها: فعّالة (درّاجة، سمّاعة، نفّاثة....)، مفعال (منشار، مفتاح، مسمار....)، فاعول (ساطور، شاقول، ناطور.....) ، مِفعلة (مبراة، منقلة، مسطرة، مقلمة، محفظة....)، مِفعل (مبرد، مشرط، معطف.....)، فِعال (كتاب، جهاز، ستار، إناء.....)، فعّال (جرّار، رشّاش...)، فاعِلة (قاطرة، باخرة، طائرة...)

جاء على لسان المجمع: "لا أرى مانعا من قبول كلمات جيدة على هذه الأوزان إذا شاعت وكثر استعمالها، فأما الكلام في تقعيد قياسية هذه الصيغ فما أحسبه مجديا لنا في أعمالنا، وكل ما يعنينا هو اللفظ الشائع وكونه مؤديا معنى جديدا فنقبله لهذا الاعتبار."
ومن اجتهادات المجامع اللغوية أيضا، نذكر ما يلي:

- ترجمة المصطلحات الأعجمية المنتهية باللاحقة SCOPE بصيغة وزنها مِفعال أو مِفعل، نحو: مطياف، مجهر.
- إضافة ياء النسبة للمصطلحات المركبة تركيبا إضافيا، نحو: التهاب كبديّ (أصلها: التهاب الكبد)، فشل كلويّ (أصلها فشل الكلية).
- إضافة اللاحقة (اني) لبعض المصطلحات المعاصرة مثل: صيدلاني، فكهاني، حلواني....
- جواز النسبة إلى الجمع نحو: صحفيّ، بشري، ألسنيّ، كتبيّ...
- استخدام صيغ التصغير للدلالة على المصطلحات الجزئية والمكونات الفرعية للمفاهيم، نحو: بُصيلة، جزيء، بُطين، أُذَيْن، شُعيرة....

II. **المجاز**:

هو طريقة لإحياء رمز لغوي قديم مرتبط بمفهوم لم يعد ساريا في الاستخدام وفق الدلالة القديمة التي ظهر عليها من قبل، وهناك رأي يعتمده بعض المصطلحيين حول أن المجاز هو ما تحمّله المصطلح من معنيين لغوي واصطلاحي تربط بينهما علاقة مشابهة، نحو قولنا: الصلاة، والصوم، والحج والزكاة، وكافة ألفاظ العبادة....
غير أننا سوف نأخذ في هذه المحاضرة بالرأي الأول القائل بأن المجاز إنما هو انتقال الرمز من مصطلح قديم زال مفهومه – أو قلّ استخدامه لدى المعاصرين - عن التداول إلى مصطلح جديد يعتمد ذلك الرمز نفسه، ولكن يدلّ به على مفهوم جديد وعصريّ.
ومن أمثلة المصطلحات الموضوعة عن طريق المجاز في اللغة العربية: هاتف، سيارة، جمهور، صفقة، جريدة، سفينة، قلم، رسم، شرف، ديوان، توتّر.... وكل واحد من هذه المصطلحات لو دققت فيه النظر وبحثت عن دلالته الأصلية سوف تجدها مختلفة تماما عن الدلالة المتناولة حاليا في الاستخدام الحديث.
وللمجاز شروط نوجزها فيما يلي:

- وجود علاقة منطقية بين المعنيين اللغوي والاصطلاحي للمصطلح الموضوع عن طريق المجاز.
- قلة استخدام الرمز اللغوي للدلالة على المفهوم القديم، والأفضل أن يكون المفهوم الأول قد زال عن الاستخدام بشكل تام.
- عدم الخلط بين المجاز اللغوي الاصطلاحي والمجاز البلاغي، ذلك أن المصطلحية لا تقبل الصور البيانية كما سبقت الإشارة لذلك في محاصرات سابقة.

- إقرار الهيئات والمجامع اللغوية بتلك المصطلحات المولّدة عن طريق المجاز، فإذا لم تعتمدها المجامع اللغوية فلا ينبغي الأخذ بها وتداولها.

نشير إلى أن المجامع اللغوية لا تجيز اللجوء إلى المجاز إلا في حالات الضرورة القصوى، ومن تلك الحالات: عدم إمكانية استغلال الاشتقاق، أي عدم وجود طريقة مناسبة للعثور على صيغ اشتقاقية مناسبة، ويقابل ذلك الرغبة في استغلال التراث اللغوي قدر الإمكان، لذلك يُلجأ للمجاز عند الضرورة، وسبب ذلك أن المجاز قد يؤدي إلى عدم وضوح الدلالة في المفهوم الجديد عندما يتلبّس الرمز القديم، ومن شروط المصطلحية أن لا يكون هناك غموض أو لبس في استخدام المصطلحات المولّدة أو في وضوح دلالتها لدى مستعمليها.

III. **النحت:**

هو وسيلة لتوليد المصطلحات عرفها اللغويون القدامى، ولكنهم عرفوها في نطاق الأفعال فقط، مثل قولهم: سبحل، حوقل، هلّل، حمدل.... لكنهم لم يجعلوا النحت في الأسماء والمصادر. فما هو النحت؟ هو دمج كلمتين أو أكثر في لفظ واحد على أن تفقد كل كلمة – أو كلمة واحدة على الأقل من تلك الكلمات –بعضا من أصواتها، نحو قولنا في المصطلحات المعاصرة: كهرومنزلي (أصلها كهربائي منزلي)، بيوكيميائي أصلها بيولوجي كيميائي)، وأكثر ما يكون في اللغة العربية في العدد والمعدود نحو: اثنا عشر (أصلها اثنان عشر).

فإذا كان اللغويون القدامى لا يأخذون بالنحت في التوليد اللغوي العام فإنّ المصطلحيين المحدثين كذلك يتخوّفون من النحت لأنه يؤدي إلى فساد اللفظ العربي، ويُفقده شيئا من أصواته فيميل بذلك نحو الغموض واللبس وسوء الفهم، كما أن المصطلحيين المعاصرين يعتبرون النحت طريقة للتوليد المصطلحي منتشرة بكثرة في اللغات الأجنبية بحكم طبيعة تلك اللغات التركيبية، ذلك نجد اللغويين العرب ينفرون منها، بحكم أن اللغة العربية لغة اشتقاقية، فيتساءلون لماذا نهجر الاشتقاق ونجنح نحو المجاز أو النحت؟ أو نحو الترجمة والتعريب؟ وللعلم فإن بعض النحاة يعدّون النحت بابا من أبواب الاشتقاق، كونه يؤدي بنا إلى توليد صيغ لغوية غير معروفة وغير معهودة في الأوساط اللغوية.

وللنحت شروط نوجزها فيما يلي:

- أثناء النحت يستحسن حذف الأصوات غير المهمة وغير الأساسية، مثل: المهموسة، والرخوة، والصوائت..... نحو مصطلح: عمطبيعية (نحو: عوامل طبيعية)، كثاكسن (أصله: كثافة سكانية).
- أن يكون المصطلح الجديد واضحا دون الحاجة لشرحه للمتخصصين في فرعه العلمين ودون الحاجة للاستعانة بالمعاجم والقواميس. فإذا ما لاحظنا غموضا على الرمز المنحوت لذلك المصطلح وجب علينا الابتعاد عن استخدامه.

IV. **التركيب المصطلحي:**

هو دمج رمزين لغويين، أو لفظين متتابعين دون اللجوء إلى إلصاقهما أو حذف بعض من أصوات أيّ منهما، بل يكفي التلاصق والتتابع في الاستخدام، فيصير اللفظان – أو أكثر من لفظين – بمثابة رمز لغوي واحد يستخدم للتعبير عن مفهوم واحد مهما تعددت أجزائه المكونة له.

ومن أمثلة المصطلحات المولّدة عن طريق التركيب: جامعة الدول العربية، اللسانيات التطبيقية، الهندسة المعمارية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والفنون.....

وعلى الرغم من كون اللغة العربية لغة اشتقاقية فإن المصطلحيين يلجأون لهذه الوسيلة التوليدية لأنها تساعدهم في الفصل بين المصطلحات المتشابهة والمنتمية للحقل المفهومي ذاته، نحو: الفلفل الأسود، الفلفل الأحمر، الفلفل الأخضر، الفلفل الحلو، الفلفل الحارّ.... أو نحو: العملية الجراحية، العملية الحسابية، العملية العسكرية..... أو نحو: الأشعة السنية، الأشعة تحت الحمراء، الأشعة فوق البنفسجية..... أو نحو: اللسانيات العامة، الوصفية، التطبيقية، النفسية، الاجتماعية، الأنثروبولوجية.....

ولا يحق للمصطلحيين اللجوء إلى التركيب إلا عند الخشية من وقوع المستعمل في الخلط بين المفاهيم المتقاربة أو المتشابهة، كما يشترطون أن تتمّ الموافقة الجماعية على استخدام هذه المصطلحات الناتجة عن عملية التركيب.

وللتركيب المصطلحي أنواع أربعة هي:

- **التركيب المزجي**: ويكون بإضافة (لا) النافية للجنس إلى المصطلح المفرد، نحو: لاوعي، لاشعور، لاهوائيّ....
- **التركيب الوصفي**: ويعتمد على أن يكون طرفا التركيب صفة وموصوفا، نحو: السماء السابعة، الغدة الدرقية، الأمعاء الغليظة، اللسانيات العامة....

وهنا نشير إلى أن التركيب الوصفي لا بد أن يؤسس من طرفين أو أكثر تربطهما علاقة خاصة، فلا يجوز لنا وصف المتعارف والشائع أو غير المهم، كأن نقول: الزرافة الطويلة، أو الطرق الممتد، أو المعطف الأزرق..... فالتوصيف يحتاج إلى تدقيق وإفادة وزيادة للمصطلحية، فلا نركبّ ما لا يستفيد منه المستعملون، أو ما يوجد من أمثلته نسخ كثيرة متداولة في اللغة.

- **التركيب الإضافي**: ويقوم على تركيب لفظين وفق علاقة الإضافة (مضاف، مضاف إليه)، نحو: لسانيات النص، حروف الهجاء، وزارة الداخلية....

فإذا ما اجتمع التركيب الوصفي والتركيب الإضافي في مصطلح واحد وجب الأخذ بالأسبق منها، مثل: وزارة التربية الوطنية، هنا نجد مضافا ومضافا إليه، ثم صفة وموصوفا، ولأن الإضافة أسبق في هذا المصطلح فنقول إنه مصطلح مركب عن طريق الإضافة فهو مصطلح مرطب تركيبا إضافيا لا تركيبا وصفيا، حتى وإنْ احتوى علاقة وصفية ين اللفظين الثاني والثالث.

- **التركيب الهجين**:

يتركب المصطلح في هذه الحالة من لفظين أو أكثر يكون أحدها أعجميا، نحو: حلف الناتو، لقاح فايزر، جائحة كورونا، مرض البروستاتا، سلّم ريشتر.....

نلاحظ أن التركيب الهجين لا بدّ أن يكون وصفيا أو إضافيا أو مزجيا، فلا يستطيع أن يكون هجينا وكفى، لأنه سيتركّب حتما – في أصغر صوره - من الجمع بين لفظين عربي وأعجمي.
وأما لو قابلنا مصطلحا متكونا من لفظين أعجميين لا أثر للفظ العربي بينهما، نحو: "الأنفلونزا الإسبانية", فهذا لا يعدّ تركيبا هجينا بل نعدّه تعريبا أو ترجمة حرفية، وهذا ما سيتمّ توضيحه في المحاضرة القادمة.